

إلى السيد المحترم وزير الداخلية
الرباط

الموضوع : حول الحوار الاجتماعي.

تحية واحتراما، وبعد،

يتشرف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن يكاتبكم السيد وزير الداخلية بخصوص الوضع الاجتماعي وما يعرفه من اختلالات عميقة تمس التماسك المجتمعي، الذي أصبح يقتضي تدخلا مسؤولا يساهم في تخفيف ما يعرفه المغرب من توترات، بما يحفظ الأمن الاجتماعي ويضمن توفر الأمن العام.

السيد وزير الداخلية المحترم،

لقد سعينا مخلصين إلى حمل الحكومة على تفاوض جماعي ثلاثي التركيبية مسؤول يفضي إلى اتفاقات مشتركة تستجيب للحدود الدنيا من المطالب المادية والاجتماعية العادلة لعموم الأجراء، الذين يعانون من تدهور أوضاعهم المعيشية بفعل ضالة الأجور والتعويضات، وتواتر الزيادات المهولة في أسعار السلع والخدمات.

إلا أن الحكومة عوض أن تعي مسؤولياتها وتنظم تفاوضا حقيقيا ثلاثي الأطراف -الحكومة وأرباب العمل والنقابات- بقصد التوصل إلى ميثاق اجتماعي يصون حقوق كل الأطراف، ويرفع الحيف الاجتماعي والاقتصادي عن الأجراء، نجدها تلجأ كعادتها وباستمرار إلى الانفراد بالإعلان عن ما تسميه نتائج الحوار والتي لا ترقى إلى الحد الأدنى من المطالب العمالية.

إن ضغط هذا الوضع المطبوع بالانحباس هو الذي جعل المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماعه بتاريخ 17 أبريل 2010 يقرر تنظيم مسيرات عمالية يوم 9 ماي 2010 للاحتجاج على التعامل الحكومي اللامسؤول تجاه المطالب العمالية المشروعة.

السيد الوزير المحترم،

لقد اتخذ المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الثلاثاء 4 ماي 2010 قرارا مسؤولا بتأجيل هذه المسيرات، بناء على تدخلكم يوم الاثنين 3 ماي 2010 بغاية إيجاد الصيغ

الكفيلة بتجاوز هذا الانحباس، لكن مع الأسف نسجل بأن الحكومة لا تزال مستمرة في نهجها وأسلوبها الذي أكدت سيرورة الحوار من أبريل 2008 إلى اليوم عدم جدواه.

السيد وزير الداخلية المحترم،

إن المكتب التنفيذي إذ يثير انتباهكم إلى هذا الوضع المقلق، يطرح عليكم مجددا ما شاب الانتخابات المهنية من تزوير في القطاع الخاص، وبشكل فاضح في الجماعات المحلية بهدف تزوير التمثيلية النقابية بالإضافة إلى ما تعانيه تنظيماتنا النقابية الجهوية والمحلية من تضيق وحصار على العمل النقابي ومس بالحريات النقابية وتدخل أجهزة الأمن والسلطات والنيابة العامة والقضاء إلى جانب أرباب العمل، ومتابعة العمال وتكسير العمل النقابي، إلى جانب غياب لجن البحث والمصالحة على مستوى العمالات والأقاليم، أو عدم جديتها، كآلية لفض النزاعات وتطوير التوترات الاجتماعية خدمة للاقتصاد الوطني، وحماية لحقوق الأجراء.

السيد وزير الداخلية المحترم،

تجدون صحبته نسخة من رسالتنا الموجهة إلى السيد الوزير الأول، نطلب منه فيها إعادة النظر في منهجية الحوار التي اعتمدها الحكومة، مؤكداً على ضرورة تنظيم تفاوض جماعي في أقرب الآجال، بغاية الاستجابة للمطالب المادية والاجتماعية للأجراء، ونطلب منكم أن تساهموا في حل المشاكل بالعمل على تلبية المطالب العمالية.

وتقبلوا السيد الوزير فائق التقدير والاحترام.

